



أثر التعليلات النحوية في توجيه المعاني القرآنية:  
علم النحو وعلم التفسير بين الاتساق والانسجام

*The effect of grammatical justifications in directing the Quranic meanings:*

*The science of grammar and the science of exegesis between cohesion and coherence*

د. عثمان انجوغو ثياو  
جامعة شيخ أنتا جوب بديكار (السنغال)  
[ousmanendiogou.thiaw@ucad.edu.sn](mailto:ousmanendiogou.thiaw@ucad.edu.sn)

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الإرسال: 2023/05/12 تاريخ القبول: 2023/05/19	هذا البحث يهدف إلى بيان وإثبات حقيقة وحدة النصّ في التراث العربي الإسلامي القديم وخصوصا في القرآن الكريم عن طريق المناهج اللسانية الجديدة والنظريات اللغوية الحديثة. ولم نجد وسيلة أقرب لإبراز هذه الحقيقة من أن نسلّم سبيل التحليل النصّي للخطاب ونعتمد على معاييره الداخليّة كسياق النصّ أو البنية الذي يعرف بالسّياق اللغوي أو الداخليّ. وأبرز هذه المعايير فكرة الاتساق والانسجام وما ينحدر منهما من ترابط وتماسك وتلاحم وتناسق. ومن هنا نصل إلى فهم ومعرفة ما في الخطاب القرآني من تراسل معرفي وتكامل منطقيّ وتفاعل ضروري بين علم النحو وعلم التفسير كنموذج ضمن علوم متعدّدة تلتنقي في السّاحة القرآنيّة والتي تبدو رغم تنوّعها علما واحدا في معالجة النصّ وتحليل الخطاب. وبدون هذه الشموليّة والتلاقي يستحيل فهم النصّ فهما صحيحا وإدراكه إدراكا سليما.
<b>الكلمات المفتاحية:</b> ✓ النحو ✓ التفسير ✓ الاتساق ✓ الانسجام ✓ النص	<b>Abstract :</b> <i>This article aims at clarifying and confirming the reality of textual unity in the classical Arab-Islamic heritage, more precisely in the Holy Quran through new linguistic methods and modern discursive theories. We deem that the best way to highlight this reality is to adopt discourse textual analysis by relying on the internal standards that fall under the co-text concerning only the purely textual, structural and linguistic aspects. This study is carried out based on the concepts of coherence and cohesion as key phenomena of these standards, and all that derives from them such as interference, contexture, adhesion and consistency. From there, we can apprehend what exists between exegesis and grammar among so many other sciences as cognitive correspondence, logical complementarity and necessary interaction in the Quranic discourse. These different disciplines, despite their diversity, form a unity in the Quranic field for text processing and discourse analysis. The text can neither be understood nor known in a perfect way outside of this globality and responsiveness.</i>
<b>Article info</b> Received 12/05/2023 Accepted 19/05/2023	<b>Keywords:</b> ✓ Keyword: Grammar ✓ Keyword: Exegesis ✓ Keyword: Cohesion ✓ Keyword: Coherence ✓ Keyword: Text

### مقدمة:

الاتساق والانسجام معياران لا تتحقق نصيَّة النَّصِّ إلاَّ بهما ضمن سائر الشُّروط والخصائص المشتركة كما بيَّنه كلٌّ من بوغراندي ودريسلير عَلمَين من منظري لسانيَّات النَّصِّ. فهما مظهران أساسيان لدراسة النَّسيج النَّصِّي وعاملان محرَّكان من بين المعايير المعتمدة في بناء النَّصِّ. فلا يمكن الاستغناء عنهما لدراسة بناء النَّصِّ وتركيبه ومعرفة الروابط والعلائق المؤثرة داخل النَّصِّ. فهما وسيلتان من الوسائل اللُّغوية التي جادت بها اللسانيَّات الحديثة لمعالجة النَّصِّ وتحليل الخطاب، فتولدت من ذلك نظريات وعلوم متفرعة ومصطلحات مثل: علم النَّصِّ، ولسانيَّات النَّصِّ، وتحليل النَّصِّ، وتحليل الخطاب، ولسانيَّات الجملة، ونحو النَّصِّ؛ مما أدى إلى محاولة تركيز هذا المجموع المتناثر في مصطلح جامع شامل: "التحليل النَّصِّي للخطاب" مصطلح أو منهج أصبح يتصاعد ويتطور. ونحن هنا نعتمد على هذه المنهجية للوصول إلى النتائج المتوقعة في بحثنا هذا. لأن هذا يسمح لنا أن نصل إلى حقيقة الوحدة النَّصِّية التي نسعى إلى برهنة وجودها في التَّراث العربيِّ الإسلاميِّ، فاخترنا جانباً من جوانبها الدَّاخِليَّة التي لها علاقة بالكلمات والمعاني والتي ترجع إلى السِّياق الداخلي دون العوامل الخارجِية. ومن ذلك فإنَّ هذا العمل يبيِّن مدى التقاء النَّحو بالتفسير ومدى انطباق النظريات الحديثة في تحليل الخطاب القرآني عن طريق الربط والالتحام والتماسك والتناسق. انطلاقاً من هذا يمكن أن نقول بأن هنا علاقة تكامل وتفاعل بين العَلمَين؛ فالنحو يؤثر بعمق في المعاني القرآنية كما أن القرآن موضع استشهاد النحويين في كثير من الأحوال والأحوال مع ما فيها من قراءات مختلفة ووجوه شاذة. وكم كان وجه الإعراب سبباً في اختلاف العلماء وتضارب آراء المفسرين. فالنحو يلعب دوراً هاماً في تأويل النصوص القرآنية، وله كذلك تأثير كبير في توجيه المعاني القرآنية وتسيير الأحكام الفقهيَّة و تبرير المدلولات العقديَّة. وقد فهم القدامى هذه الحقيقة فوضعوا كتباً أعرب القرآن، وليست مجرد إعراب للألفاظ وترديد قواعد ولكنها تعليقات تستهدف وراءها الدلالات والمعاني. من هذه الكتب المعتمدة: "إعراب القرآن" للنَّحَّاس أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المتوفى سنة 338 هـ، و"مشكل إعراب القرآن" لأبي محمد مكِّي بن أبي طالب القيسيِّ المتوفى سنة 437 هـ، و"إعراب القراءات السَّبع وعللها" لابن خالويه أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر المتوفى سنة 603 هـ. وهناك من سلك مسلك اللُّغويِّ النَّحويِّ في بيان معاني القرآن فكان هدفهم المنشود المعنى إلاَّ أنهم رأوا أن معرفة النَّحو والإعراب واسطة للوصول إلى الغاية فسَمَّوا كتابهم: معاني القرآن. من بينهم: الفراء أبو زكريا يحيى (توفي 207 هـ)، والأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت سنة 215 هـ)، والزَّجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري (ت 311 هـ) الذي جمع بين الاثنين فسَمَّى كتابه "معاني القرآن وإعرابه". وهذا المنحى وإن نحا أكثر المفسرين إلاَّ أن منهم من اشتهر بهذا المنهج أي منهج الجمع بين اللغة والتفسير والحرص على الوقوف على المسائل النحويَّة لتعليل المعاني القرآنية مثل: الرَّخْشَرِيَّ أبي القاسم جار الله محمود بن عمر (538 هـ) في "الكشَّاف"، وابن عطية أبي محمد عبد الحقِّ (541 هـ) في "المحرر الوجيز"، وأبي حيَّان الأندلسي محمد بن يوسف (754 هـ) في "البحر المحيِّط" وغيرهم ممَّن نحا نحوهم. وكلُّ هؤلاء قد نحا منحى تكاملياً وعرفوا ضرورة استخدام النَّحو وتمييز دقائق اللُّغة لفهم معاني الكلمات القرآنية. وفي سبيل تحقيق غرض التَّكامل في التعامل مع النَّصِّ القرآني قام علماء

متأخرون عنهم بوضع مصنفات في "علوم القرآن" كما فعل كلٌّ من الزركشي (794 هـ) صاحب "البرهان في علوم القرآن" والسبوطي (911 هـ) مؤلف "الإتقان في علوم القرآن".

وتكمن مهمّة هذا البحث وقيّمته في الربط من جهة بين الماضي والحاضر بين التراث القديم والمنهج الجديد، ومن جهة أخرى بين علمين متباينين، وهما التفسير والنحو.

ونهدف وراء هذا أن نبيّن أنّ القرآن الكريم نصّ طيّع غير منغلق تتجدّد دراسته بتجدّد الزّمان والمكان وأنه يتكيف مع النظريّات الحديثة والعلوم الجديدة. وليس هذا فحسب بل إنّ القدامى قد نجحوا بوجه أو بأخر في استيعاب العلوم المختلفة وتقريب جهاتها المتباعدة وإدماج بعضها البعض أثناء تحليلاتهم للخطاب القرآني. وبهذا نرى أنهم وإن لم ينظروا أكثر المصطلحات التي ولّدتها اللسانيّات الحديثة على طريقة المحدثين فإنهم كانوا على وعي تامّ بوجودها فطبّقوا المفهوم والفكرة في تحليلاتهم وتصنيفاتهم. وعليه فإننا سندير هذا البحث في محاور معيّنة إجابة على هذه التساؤلات وتحقيقاً لهذه التصريحات، فتحدّث بادئ ذي بدء عن اللسانيّات العامّة وعن تحليل النّص والخطاب لنصل إلى تحديد مبدأي الاتساق والانسجام وتعريفهما، ثم نشرع في تبين العلاقة القائمة بين علم النحو وعلم التفسير وبين ارتباطهما وحاجة بعضهما إلى البعض الآخر، ثم نذيله بنماذج تطبيقية من خلال عناصر ملموسة كالإعراب، والفصل والوصل، والحذف، والتقديم والتأخير، والتكرار، والقطع والالتفاف أو الوقف والابتداء، وغيرها.

## 1. الاتساق والانسجام في اللسانيّات

إن افتتاح علم اللغة وتطوّر اللسانيّات الحديثة أدّى بصفة واضحة إلى ظهور علم النّص وتطور نظريته وتبدي مناهجه وأهدافه، وذلك إثر جهود مدرسية رائدة متوالية. لقد صادف ظهور هذا العلم صدور كتاب "تحليل الخطاب" للسانّي الأمريكيّ زليغ هاريس سنة 1952، الذي قدم عملاً جاداً تركز آراؤه على الجوانب النحوية البنوية والعلاقات القائمة بين الجمل؛ ثم توالى بعده الدراسات النصية وتطورت الأبحاث اللغوية وعرفت محطاً هاماً بظهور أعمال الباحثين مايكل هاليداي ورقية حسن وخاصة مع كتابهما "الاتساق في الإنجليزية" الذي صدر سنة 1976، والذي يشير إلى بعض الأدوات الرابطة. وقد تبلورت النظرية واتضحّت الفكرة أكثر فأكثر بين يدي تون فان دايك بكتابه "النّص والسياق" المنشور سنة 1977، الذي يفصل هذه الروابط ويقسمها إلى دلالية وشكلية، ثم تضافرت جهود الكاتبين دي بوغراندي ودريسليير اللذين ناقشا معالم النّصيّة ومعاييرها بطريقة مفصّلة في كتابهما المنشور سنة 1981 "مدخل إلى لسانيّات النّص". وقد امتازت لاحقاً جهود العالم الفرنسيّ جان ميشيل آدم الذي تعد أعماله أهم المنجزات الحديثة المستجدة في سبيل تحليل النص ومقاربه خطابه بشتى أنواعه وأنماطه.

وعلى هذا قام هذا العلم الذي اختلفت تسميته من لساني لآخر: علم النصوص، النصية، علم دلالة النص، نحو النص، تداولية النص، علم اللغة النصي، نظرية النص<sup>1</sup> ... فما النصّ إذن؟ إن النص وحدة دلالية، وليست الحمل إلا الوسيلة التي يتحقق بها النص. أضف إلى ذلك أن كل نص يتوفر على خاصية كونه نصا يمكن أن يطلق عليها "النصية"، وهذا ما يميزه عما ليس نصا. فلكي تكون لأي نص نصية ينبغي أن يعتمد على مجموعة من الوسائل اللغوية التي تخلق النصية، بحيث تساهم هذه الوسائل في وحدته الشاملة. والنص حدث تواصلية يلزم حتما لكونه نصا أن تتوفر له مجموعة من المعايير تعد أساسا سبعة لا يتخلف عنه واحد. وهذه المعايير هي ما يُميّز النص عن اللا نصّ، فهي التي تُحقّق نصية النصوص، وبذلك تكون النصية مجموعةً من السمات التي تجعل ملفوظًا ما أو متتالية لغوية نصًّا، وتنقسم هذه المعايير إلى معايير مرتبطة بالنص في ذاته (الاتساق والانسجام)، ومعايير مرتبطة بالمؤلف والمتلقي (القصدية والإعلامية والمقبولية)، ومعايير مرتبطة بالسياق الخارجي (الموقفية والتناص)<sup>2</sup>. فالذي يهمنا في هذا البحث من بين هذه المعايير المتنوعة هو المعياران اللذان يرجعان إلى بنية النصّ وتسلسله اللفظي وما يتخللها من روابط وعوالم، وهما الاتساق والانسجام.

والاتساق له معان لغوية كثيرة في العربية يحوم كلّها في دائرة واحدة؛ فإذا رجعنا إلى كتب اللغة ومعاجم العربية نلفي له هذه المعاني التالية: الاجتماع والانضمام والامتلاء والانتظام والاطراد والاتّفاق والاتصال والاستواء والاستقرار والمعادلة والتلاؤم<sup>3</sup>. ومن يتأمل هذه الكلمات يجد أنها متقاربة المعاني متداخلها أي تكون بنية الكلام متصلة غير منقطعة متجمعة غير متفرقة مطردة غير متنافرة ممتلئة لا خلل فيها ولا فراغ. ولقد ألح اللسانيون على وحدة النصّ وتماسكه وأكّدوا ضرورة سبكه وترابطه، لذلك عرفوا الاتساق بذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكّلة للنص من خلال عناصر لسانية معينة في النظام اللساني، ويهتم هذا الحقل فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برتمته كما يحيل إلى العلاقات المعنوية القائمة داخل النص. ويبين نعمان بوقرة هذا التعريف مضيفا إلى أن المتلقي يتبع، لكشف هذا الترابط البنيوي، "سلسلة من الإجراءات الوصفية والتصنيفية والإحصائية لإبراز الأنساق النصية المؤدية لوظيفة الربط بدءا من الجملة الثانية في المنجز الكلامي إذ يكون هدفه توصيف كيفية تشكيلها ووسائل

<sup>1</sup> لقد وقف جان ميشيل آدم في بعض مباحثه على إشكالية هذه المصطلحات وتطوّرها ومفاهيمها وحاول أن يجد مصطلحا جامعا لهذه المفاهيم فتكلم عن "التحليل النصي للخطابات"، فأدخل فيه النص والخطاب والنحو، وقرن بينها.

Jean Michel Adam, L'analyse textuelle des discours, conférence donnée à Lyon, le 4 juin 2010, dans le cadre d'une journée d'hommage à Patrick Chauradeau.

<sup>2</sup> انظر: محمّد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط 3، الدار البيضاء - المغرب، المركز الثقافي العربي، 2012، ص 13. بوطاهر بوسدر، المعايير النصية: الاتساق والانسجام، شبكة الألوكة، تاريخ الإضافة 23/12/2017 - 1439/4/4 هـ، تاريخ الزيارة 7 سبتمبر 2022.

<sup>3</sup> راجع مثلا: الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، ط 1، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، 2001، ج 9، ص 185. أبو عليّ القالي، البارع في اللّغة، تحقيق هشام الطعان، ط 1، بغداد، مكتبة النهضة، 1975، ص 493. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار الدعوة، ج 2، ص 1032/810.

هذا التشكيل، وهي المعروفة في نحو النص بأدوات الاتساق، والتي تجعل من السلسلة التالية نصا مترابطا لا مجرد تتابع جملي<sup>1</sup>. فالنص وحدة دلالية تتحقق بتتابع الجمل التي تظهر كوسيلة من الوسائل اللغوية المختلفة التي لا تنطبق عليه النصية إلا إذا توفرت فيه بمظاهرها وشرائطها. ومن تلك الوسائل والأدوات والظواهر<sup>2</sup>:

الإحالة: وهي إشارة عنصر داخل النص إلى عنصر آخر، وتتحقق بمجموعة من العناصر؛ مثل: أسماء الإشارة، والضمائر، وأدوات المقارنة. وتنقسم الإحالة من جهة إلى إحالة مقامية خارج النص، وإحالة نصية داخل النص، وتنقسم من جهة أخرى إلى إحالة قبلية تشير وتُحيل على شيء سابق، وإحالة بعدية تُحيل على شيء لاحق.

الاستبدال: وهو تعويض عنصر لغوي في النص بعنصر آخر يكون فيه المرجع في الغالب إلى ما سبق، تتم عملياته داخل النص بين الكلمات والعبارات في المستويين النحوي والمعجمي بخلاف الإحالة التي هي ذات صبغة دلالية محضة.

الربط: هو الطريقة التي يترابط بها اللاحق مع السابق بشكل منظم متشابك، أي إن متتاليات النص وجمله تحتاج إلى عنصر رابط يصل بين أجزاء النص، مثل العطف وأدوات الوصل.

الحذف: علاقة تكون داخل النص عن طريق التقدير والافتراض يرجع العنصر المحذوف عادة إلى مذكور سالف. وقد يكون الكل في جملة واحدة أو جمل متعددة.

التكرير: هو إعادة عنصر معجمي أو ما يشاكله داخل النص قصد الإفهام والإثبات والتأكيد.

أما الانسجام فهو في اللغة الانصباب كأن كل الأجزاء تنصب انصبابا تنحدر في تتابع مستمر والتحام متشاكل، تُسبك في قالب واحد حتى صارت وكأنها مادة واحدة لا تتجزأ ولا تتمايز فيما بينها. ويختص بتحقيق الاستمرارية الدلالية داخل النص.

وإذا اجتمع الاتساق والانسجام اكتمل بناء النص شكلا وذاتا. فالاتساق يعتبر مظهرا لسانيًا يمكننا من الانتقال من جملة إلى أخرى بطريقة منتظمة، والانسجام يعتبر معيارا مهمًا يتحقق عن طريقه التماسك النصي. وفي هذا الصدد نجد فان ديك حريصا على ضرورة رعاية الارتباط المنطقي في البحث عن اتساق النصوص وانسجامها، ولعل هذا التوجه هو الذي أكده آدم حين يقرر كون النص إنتاجا مترابطا، متسقا ومنسجما، وليس وصفا اعتباطيا للكلمات والجمل وأشباه الجمل والأعمال اللغوية، كما يجعل اتساق الملفوظات وانسجامها من المبادئ النصية الأساسية. وقد بين عبد الرحمن بودرع حقيقة المبدأين ومهمتهما في أنّ "الانسجام والتماسك في النص، معياران رئيسان يقاس بهما بناء النص، واستواء النص متكاملًا لا يتحقق من دونهما؛ فالتماسك أو الاتساق مفهوم يعنى بخصائص الربط النحوي بين الجمل والعبارات لتأليف بنية نصية متماسكة مترابطة، ويعتمد الربط النحوي على الإحالة والتكرار والربط بحروف العطف والفصل والوصل وغير ذلك. أما الانسجام فيدخل فيه الترابط الموضوعي للنص، الذي يجعل من النص وحدة دلالية.

<sup>1</sup> نعمان بوقرة، لسانيات الخطاب: مباحث في التأسيس والإجراء، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2012، ص 37.

<sup>2</sup> راجع بالتفصيل: خطابي، لسانيات النص، ص 16.



ومن مظاهره أيضا اشتمال النص على سيرورة واستمرارية وتطور واتجاه نحو غاية محددة تضمن له التدرج والانتقال وتنفي عنه الانتقال غير المسوّغ، ووجود مثل هذه العلاقات المعنوية داخل النص يبسر فهمه فهما منطقيًا<sup>1</sup>. وبناء على هذا فإن الخطاب القرآني نسيج لغويّ يمكن أن يدعى نصا متماسكا منسجم الأجزاء والأطراف، يؤيد ذلك تحليلات العلماء النحوية وتفسيراتهم القرآنية حيث نجد في مصنفات المفسرين والنحويين أو البلاغيين معايير النصّية التي تركز عليها لسانيات النص لائحة فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وهذا هو الذي يشرح اجتماع العلوم المختلفة في ساحة النصّ القرآني وافتتاحه على جملة من المعارف. وهذا يلّمح في التداخل المعرفي والتكامل المنهجي في علمي النحو والتفسير في إبراز اتساق النصّ القرآني وإثبات انسجامه.

### 2. علم النحو وعلم التفسير

القرآن الكريم هو المادة التي يجتمع فيها النحو والتفسير، فهو سرّ هذه الصلّة ومصدر التقائهما وينبوع معارفهما. وهذا الذي يفسر استعانة المفسر بإعرابه وحاجة المعرب إلى تحليل قراءته وتفسيرها. ولقد تنبّه القدامى منذ عهد قدم لهذا التكامل المعرفي والتداخل التخصصي فألزموا على المفسر معرفة علم النحو والتصريف لمعرفة أحكام الكلمات العربية من حيث الاشتقاق والإفراد والتركيب والإعراب والبناء كي يتسنى له القيام على أحسن وجه فيما يفسره من كتاب الله تعالى. قال ابن جزّي "وأما النحو فلا بد للمفسر من معرفته، فإن القرآن نزل بلسان العرب، فيحتاج إلى معرفة علم اللسان"<sup>2</sup>. وفصل ذلك السّفاقي في إعرابه للقرآن حيث صرح بهذا التلازم المعرفي بين معاني القرآن وإعرابه قائلا: "فلما كان اللسان العربي هو الطريق السنيّ إلى فهم مفردات القرآن العزيز وتركيباته، وعليه المعوّل في معرفة معانيه وتدبر آياته، وبحسب قوّة الناظر فيه تلتقط درر المعاني من فيه، يعرف ذلك من راض أبيه وحاض أتيّة، وجب صرف العناية إلى ما يتعلّق به من علم اللسان من جهة مفرداته وتركيباته تصريفا وإعرابا، لكثرتهما تشعبا واضطرابا جارين على قواعدهما مرتّبين على أصولهما، ليعرف الخطأ من الصواب، وينكشف القشر عن اللباب فيصير كالفقه إذا استخرج من قواعده واستنبط من أصوله وموارده"<sup>3</sup>. وفي ذلك قال الخراط: "فلا يخفى على أحد أهمية علم الإعراب في توضيح المعنى الذي تنشده الآيات القرآنية، وبيان ما تقصده من دلالات، وقد نشأ هذا العلم وازدهرت مباحثه في كنف الحاجة إلى تفسير القرآن، وتوضيح

<sup>1</sup> عبد الرحمن بودرع، "النسق والبنية: في دراسة النصّ القرآني واستجلاء بيانه"، أصول البيان في فهم الخطاب القرآني وتأويله، أعمال الندوة الدولية الأولى، مركز ابن أبي الربيع السبتي للدراسات اللغوية والأدبية، الرابطة المحمدية للعلماء، ط 1، الرباط - المملكة المغربية، دار الأمان، 2018، ص 401.

<sup>2</sup> محمد بن أحمد ابن جزّي الكلبي الغرناطي، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق عبد الله الخالدي، ط 1، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1416 هـ، ج 1، ص 18.

<sup>3</sup> أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السّفاقي، المجيد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط 1، القاهرة، دار ابن الجوزي، 1430 هـ، ص 20.

معانيه وغريبه، ومن هنا تعددت المصنفات قديما وحديثا لتحقيق هذا الغرض، وبعضها يكمل بعضها الآخر<sup>1</sup>. ولما كان التفسير استنباط كلام الله وتفهم معانيه واستخلاص أحكامه وشرائعه وكان الإعراب يتغير بتغير معاني الكلمات والتراكيب حسب العوامل الداخلة عليها والوظائف المستهدفة فيها، كان من البديهي أن يقوم بين النحو والتفسير هذا التلازم والتشابك والارتباط في تأثير كل منهما على الآخر. إذ لا يخفى - كما لاحظ عبد المنعم إبراهيم في تقديمه لإعراب النحاس - ما لهذا المبحث من أهمية كبرى في الكشف عن معاني القرآن للارتباط الوثيق القائم بين المعنى والمبنى في اللغة العربية، أو بالأحرى بين اللفظ وإعرابه بحيث يتلون المعنى بتلون الإعراب؛ ولذلك أثبت النحاة أن النحو فرع المعنى. فتفسير الآية أو الآيات عن طريق الآراء النحوية تؤثر في مفهومها وطريقة تطبيقها. ولذلك كان من الملح ذكره في هذا المقام "أن هذه المعاني التي تتعدد وجوهها الدلالية بتعدد وجوهها الإعرابية، تتمخض عنها وجوه متعددة في فهم الآية القرآنية الواحدة؛ فمنها ما يؤدي إلى قوة أو ضعف في إظهار الدلالة أو إبراز المعنى، ومنها ما يؤدي إلى اختلاف في الأحكام الفقهية للدين التي سنّها الله - تعالى - للخلق في كتابه الكريم"<sup>2</sup>. وقد بين مكي أبو طالب مهمة هذه الحقيقة بل عدّها أهم ما يحتاج إليه المتقدم على كتاب الله الوارد في منابعه والطلاب مناهله في قوله: "وأفضل ما القارىء إليه محتاج معرفة إعرابه وألوفه على تصرف حركاته وسواكنه يكون بذلك سالما من اللحن فيه مستعينا على أحكام اللفظ به مطلعاً على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات متفهما لما أَرَادَ اللهُ بِهِ من عبادته إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال فتظهر الفوائد ويفهم الخطاب وتصح معرفة حقيقة المراد"<sup>3</sup>.

ومما يدل على تداخل هذين العلمين وحاجة كل منهما إلى قرنه أننا نجد كثيرا من علماء اللغة والنحو يضعون كتبا خاصة لتفسير معاني القرآن يعنونونها بـ "معاني القرآن" كما فعل كل من الأخفش والفراء، بينما يقوم آخرون بعنوانه تلحق الإعراب إلى المعاني كما فعل الزجاج في كتابه "معاني القرآن وإعرابه". ومثل هذه الكتب يجمع بين النحو والتفسير ويختلط فيه المنهجان اختلاطا لا يقبل التجزئة. ولكن النحاس وضع من جانب "إعراب القرآن" كجزء من علم النحو مع ما له من علاقة وثيقة بين إعراب القرآن وتفسيره، ومن جانب آخر "معاني القرآن" كجزء من علم التفسير مع ما له من علاقة وطيدة بين معاني القرآن وتركيبه النحوي. ولسنا نبالغ إن قلنا إن سبويه هو رائد هذا المذهب أي مذهب الاعتماد على الظاهرة النحوية لتبرير معنى من المعاني القرآنية أو الاتكاء على المعنى الظاهر لتعضيد وجهة نحوية، أو بكلمة سلوك منهج يكون فيه تعالق بين النحو والتفسير وتعاقد بين الإعراب والمعنى. وعلى هذا كتب عنه عادل فائز: "فلئن كان كتاب سبويه كتابا في النحو أصالة؛ فإنه عد إرهاسا أوليا هيا المناخ، وأهج السبيل المعرفي إلى منحى في تفسير القرآن تفسيراً فنياً، يقوم على الدراية، في مقابل ما كان سائداً من تفسير أثري قائم على الرواية، ومن ثم اهتبله الخالفون من

<sup>1</sup> أحمد بن محمد الخراط، المحتبى من مشكل إعراب القرآن، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1426 هـ، ص 1.

<sup>2</sup> سامي عوض وياسر محمد مطر جي، "أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية"، سوريا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 29، العدد 1، 2007، ص 16.

<sup>3</sup> مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط 2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ، ج 1، ص 63.

النظار في آي الذكر الحكيم، سالكين نهجه، ومتوسمين سبيله... فقواعد النحو هي التي تفك لنا في كثير من الأحيان مغاليق الآيات القرآنية، وتزيح الإشكال الذي قد يعتري الفهم في إدراك مرادها، وهذا يوضح التلاحم القائم بين النحو وبين القرآن من جهة، ويوضح من جهة أخرى أن الشواهد القرآنية في الكتاب إنما هي بؤر تفسيرية لمعاني آي الذكر الحكيم<sup>1</sup>. ولقد تقاطر هذا المنهج من دراسة النص القرآني حتى انتهى إلى إيجاد ما يسمى بـ "علوم القرآن"، وهو ميدان تلتقي فيه مجموعة من العلوم المتداعية المرتبطة ومدوّنتها القرآن الكريم، يهتم بكل ما يتصل بالقرآن من علم أو يستند إليه. فهو علم اتخذ القرآن الكريم محورا، وجعله مدارا يدور حوله ولا يشتط عن دائرته أو ينتزح عن محيطه. وهو فن يبدأ بالقرآن وينتهي به في كل مجالاته. وفي دراسته تظهر عوامل الربط والاتساق والانسجام في مادته القرآنية وخاصة في الدائرة المثلثة المترابطة العلوم، وهي: "علم التفسير أو التأويل" و"علم الإعراب" و"علم القراءات". وعلى ذلك وصف الزركشي - وهو أول من ألفت في هذا المضممار الجامع الشامل بكتابه "البرهان" - القرآن على أنه "مِنْ تُنَاسِبِ أَلْفَظِهِ وَتَنَاسِقِ أَعْرَاضِهِ قِلَادَةٌ دَاتُ اتِّسَاقٍ، وَمِنْ تَبَسُّمِ زَهْرِهِ وَتَنْسِيمِ نَشْرِهِ حَدِيقَةٌ مُبْهَجَةٌ لِلنُّفُوسِ وَالْأَسْمَاعِ وَالْأَخْدَاقِ، كُلُّ كَلِمَةٍ مِنْهُ لَهَا مِنْ نَفْسِهَا طَرَبٌ، وَمِنْ دَائِمَتِهَا عَجَبٌ، وَمِنْ طَلْعَتِهَا عُرَّةٌ، وَمِنْ بَهَجَتِهَا دُرَّةٌ، لَاحَتْ عَلَيْهِ بِهَجَّةِ الْفُؤَادَةِ، وَنَزَلَ مِنْ لَهْ الْأَمْرِ، فَلَهُ عَلَى كُلِّ كَلَامٍ سُلْطَانٌ وَإِمْرَةٌ، بِهِرَ تَمَكُّنٍ فَوَاصِلِهِ، وَحَسَنِ ارْتِبَاطِ أَوَاخِرِهِ وَأَوَائِلِهِ، وَبَدِيعِ إِشَارَاتِهِ وَعَجِيبِ انْتِقَالَاتِهِ"<sup>2</sup>. فنشعر في هذا الكلام نفحات الاتساق ونلمس منه لفحات الانسجام من حيث حسن الارتباط والانتقال بين الجمل وبين الموضوعات. وقد ذكر صاحب تحقيق "باهر البرهان في مشكلات معاني القرآن" أن كتب توجيه القراءات "تعد من أرقى الدراسات التطبيقية في اللغة العربية، وهي تمثل اللحمة القوية بين علوم العربية وعلوم القرآن، وتصور التأخي بينهما في أعلى مراتبه، وأسمى درجاته؛ لأنها تتخذ النص المقدس مجالا للدرس، وتروم خدمته، ورفع ما يحيق بفهمه من حواجز، وتيسير ذلك الفهم من خلال تناول لغويّ ميسر يعتمد التحليل والإعراب، وذكر النظائر والاستثناس بالرأي أو الآراء الأخرى، وتخرّيج ما في القراءة على كلام العرب، أو آراء العلماء ومذاهبهم"<sup>3</sup>.

فالتنبه الدقيق للخط الواصل بين التركيب والمعنى وإعراب اللفظ ودلالته أدى بعبد القاهر إلى وضع نظرية النظم وما يترتب عليه من وجوب مراعاة معاني النحو والتعليق والبناء والترتيب ومبنى بلاغة الكلام وسداد الأسلوب، على أن الإعراب يدير المعاني وأن اختلاف المعاني في اختلاف التراكيب. والنحو - كما عرفه تمام حسان - دراسة الجمل التامة من ناحية العلاقات السنتاجماتية أو السياقية. وترتبط الناحية الشكلية للكلمات في السياق بعلاقتها بما قبلها وما بعدها.

<sup>1</sup> عادل فائز، "التعاقب بين النحو والتفسير في كتاب سيويه وأثره في تفاسير الغرب الإسلامي"، قضايا في التكامل المعرفي بين الدرس اللغوي والعلوم الإسلامية بالغرب الإسلامي، سلسلة منشورات مختبر اللغة والنص الشرعي: نصوص وقضايا ومناهج، مراكش، جامعة القاضي عياض، كلية اللغة العربية، 2020، ص 35 / 54.

<sup>2</sup> بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1376 هـ / 1957، ج 1، ص 4.

<sup>3</sup> بيان الحق نجم الدين محمود بن عليّ النيسابوري، باهر البرهان في مشكلات معاني القرآن، تحقيق محمد عثمان، بيروت، دار الكتب العلمية، 2011، ص 13.



ولا شيء يجعل السياق سياقاً مترابطاً إلاّ بطريقة تركيبه ووصفه، لولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخذ بعضها بحجز بعض، في علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السياق<sup>1</sup>. يقول عبد القاهر الجرجاني: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك: أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك..."، و"معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضه ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض... فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه وكذلك السبيل في كل شيء له مدخل في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض لا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ومعنى من معانيه"<sup>2</sup>. فعلم النحو هو علم المقاييس الدقيقة لصحة الكلام، وهو الأداة التي توصلنا لفهم التراكيب وتحليلها، ويمكننا من الحصول على الفائدة منها، والجاهل به تنقصه الأداة الضرورية للفهم، ويكون عجزه بقدر نقصه. فوظيفة النحو وظيفه جليلة تشمل التركيب كله وعلاقة الكلمات والجمل بعضها ببعض من جهة صحة تأليف الكلام وتأدية المعنى الأصلي بحيث لا يعد المتكلم خارجاً عن مقاييس العربية محكوماً عليه باللحن، كما تشمل الإعراب والبناء في أواخر الكلمات، ولا تقتصر مباحثه على هذا بل تتجاوزها إلى آفاق بعيدة تتوغل المعاني وتديرها كما وقفنا على ذلك سابقاً<sup>3</sup>. فليس بغريب إذا كان هذا هو مهمة النحو أن يقوم بين علم النحو وعلم التفسير تكامل وتعلق وترباط، يجلو ذلك أكثر ما يجلو في جوانب اتساق النص القرآني وانسجامه وقوام نسقه.

### 3. نماذج نصية في الخطاب القرآني

سبرُ القراءات القرآنية وسيلة إلى تفسير معاني الآيات ومعرفة ما يحتاج إليه المعنى من إعراب، وبيان ما يعترض التراكيب من حذف واختصار وإطالة وتكرار وتقدم وتأخير وفصل ووصل وقطع واثناف. ولقد احتج كثير من العلماء بالإعراب لتأويل آية أو توجيه معنى قرآني أو ترجيح فكرة أو تشييع رأي أو تقرير حكم شرعي. وقد أكثر معظم كتب التفسير الاعتماد على وجوه القراءات لإثبات معنى من المعاني أو رده. فيكون وجه القراءة أو الإعراب في حالات الحكم الفصل عند اختلاف الآراء وتصادم الأفكار. وقد يكون سبباً في إعطاء اللفظ معاني متعددة ودلالات واسعة على طريق الإيجاز وسعة الكلام، مما يؤثر حتماً في أحيان كثيرة على الحكم الذي يترتب على تلك المعاني. وكم حلت هذه الظاهرة من مشكلة التناقض والتفكك في الجمل والتراكيب، ويعني ذلك أن التعليل النحوي قد يرشدنا إلى صحة التركيب وسلامة اللغة أو بمعنى أوضح وأفصح إلى اتساق النص وانسجامه، كما يعيننا على الفهم والوقوف على المعنى المراد من الآية أو الآيات. ولقد سلك كثير من المفسرين والمعربين هذا المسلك بل إن بعض الفقهاء لم يتبنوا بعض المواقف إلا اعتماداً على التأويلات النحوية والتوجيهات الإعرابية. وقد وضع النحويون قواعد تفسيرية ملتصقة باللغة العربية ونحوها استنبطوها من

<sup>1</sup> انظر: تمام حسان، مناهج في اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2014، ص 216.

<sup>2</sup> عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق عبد الحميد هندراوي، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422 هـ / 2001 م، ص 10-7/45.

<sup>3</sup> راجع: إبراهيم عبد الله رفيده، النحو وكتب التفسير، ط 3، ليبيا، الدار الجماهيرية، 1990، ج 1، ص 52/51.

الخطاب القرآني مثل قولهم: إن الأولى إلحاق الكلام بما يليه أو بنظيره ما أمكن ذلك سبيلا. وإن صيغة المضارع بعد لفظة "كان" تدل على كثرة التكرار والمداومة على ذلك الفعل. وإن الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبوت، والجملة الفعلية تدل على التجدد. والمخالفة بين إعراب المعطوفين يدل على اختلاف معنيهما أو زيادة على المعنى أو اختصاص أحدهما بشيء. وإن الواو (ومثله الفاء) في المواضع الكثيرة تأتي لتأكيد الاتصال لا للعطف. وحذف خبر "إن" أو حذف جزء الشرط أو مفعول الفعل أو مبتدأ الجملة وأمثلة ذلك إذا كان ما بعده يدل عليه، مطرد في القرآن الحكيم ويكثر وروده لغرض من الأغراض كالتعجب أو تعظيم الأمر وشدته وفضاعته في مقامات الوعيد عند حذف جواب الشرط؛ فلا حاجة إلى التفهيش أو البحث عن العوامل أو المحذوفات في أمثالها. وحذف المتعلق المعمول فيه يفيد تعميم المعنى المناسب له. وكذلك السياق الخاص يراد به العام ليشمل الحكم غيره، وغير ذلك من القواعد التي تنبني على النحو لأداء معنى بلاغيّ معيّن<sup>1</sup>. وأكثر هذه الأشياء لولا ما فيها من أغراض معنويّة وفوائد بلاغيّة لقلنا إن ظاهره يخالف المنطق النحويّ إلا أن التعليل أو التأويل يجعله منطبقا ومطردا لمن يفهم مجاري النحو ومسالك إعرابه.

ولنقف على بعض الشواهد القرآنيّة والتعليقات النحويّة والتوجيهات المعنويّة لنعلم أثر الإعراب والتعليل النحوي في توجيه المعنى القرآني وبيانه، وكيف يبرز بواسطته اتساق النص أو انسجامه وارتباط النحو بالتفسير ووراءه الفقه وحاجة كل منهما إلى الآخر والتداخل المعرفي الملحوظ في تخصصهما. يقول الله - تبارك وتعالى -: "يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين" [المائدة: 6]. لقد اختلفت الأحكام الفقهيّة والآراء المذهبيّة والتوجيهات التفسيريّة تجاه هذه الآية بسبب التعليل النحوي، فذهب كل فريق وجهته؛ فقرأ البعض "أرجلكم" بفتح اللام والبعض الآخر بالكسر وغيرهم بالرفع، وتفرّقوا في عامل الكلمة، وبأي من فعلي الأمر

<sup>1</sup> المضارع بعد "كان" كقوله تبارك وتعالى: "قالوا إنكم كنتم تأتوننا عن اليمين" [الصافات: 28]. والجملة الاسميّة والجملة الفعلية مثل قوله تعالى: "هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه" [لقمان: 11]. والمخالفة بين المعطوفين كقوله سبحانه: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى" [المائدة: 69]، وقوله: "الموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس" [البقرة 177]. وواو الاتصال مثل قوله عزّ وجلّ: "إذا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ" إلى قوله تعالى: "وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً". وحذف خبر إن نحو قوله جلّ وعلا: "إن الذين كفروا بالذکر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز" [فصلت: 41]. وحذف جواب الشرط كقوله جل جلاله: "وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ" [السجدة 12]، "وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكَدُ بِآيَاتِ رَبِّنَا" [الأنعام 27]، "وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أليس هذا بالحقّ قالوا بلى وربّنا" [الأنعام: 30]. وحذف مفعول الفعل أو المعمول فيه كقوله جلّ شأنه في آيات عديدة: "أَفَلَا تَعْقِلُونَ"، "أَلَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ"، "أَلَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ"، "ولكن لا يعلمون"، "ولكن أكثرهم لا يشكرون"، وقوله: "وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ" [النحل: 9]. وحذف مبتدأ الجملة كقوله عزّ كماله: "براءةً مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ" [التوبة: 1].

وانظر بعض هذه القواعد في: خالد بن عثمان السبت، مختصر في قواعد التفسير، ط 1، الرياض، دار ابن القيم / القاهرة، دار ابن عثان، 1426 هـ / 2005 م، ص 8. أحمد بن عبد الرحيم ولي الله الدهلوي، الفوز الكبير في أصول التفسير، ط 2، القاهرة، دار الصحوة، 1407 هـ / 1986 م، ص 125. عبد الرحمن ناصر السعدي، القواعد الحسان لتفسير القرآن، ط 1، الرياض، مكتبة الرشد، 1420 هـ / 1999 م، ص 47.

يتعلق اللفظ، وما عسى أن يقدر فيه إذا اعتبر حذفاً؟ ولكل وجه من هذه الأوجه حكمه الخاص. قال ابن عطية: "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة "وأرجلكم" خفضاً، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي "وأرجلكم" نصباً، وروى أبو بكر عن عاصم الخفص وروى عنه حفص النصب وقرأ الحسن والأعمش "وأرجلكم" بالرفع، المعنى: فاغسلوها، ورويت عن نافع. وبحسب هذا اختلاف الصحابة والتابعين؛ فكل من قرأ بالنصب جعل العامل "اغسلوا" وبنى على أن الفرض في الرجلين الغسل بالماء دون المسح، وهنا هو الجمهور وعليه علم فعل النبي صلى الله عليه وسلم وهو اللازم من قوله صلى الله عليه وسلم... ومن قرأ بالخفض جعل العامل أقرب العاملين واختلفوا فقالت فرقة منهم الفرض في الرجلين المسح لا الغسل"<sup>1</sup>. وقال أبو حيان التّحوي: "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر، وهي قراءة أنس وعكرمة والشعبي والباقر وقتادة وعلقمة والضحاك: "وأرجلكم" بالخفض. والظاهر من هذه القراءة اندراج الأرجل في المسح مع الرأس. وروي وجوب مسح الرجلين عن: ابن عباس وأنس وعكرمة والشعبي وأبي جعفر الباقر، وهو مذهب الإمامية من الشيعة. وقال جمهور الفقهاء: فرضهما الغسل. وقال داود: يجب الجمع بين المسح والغسل، وهو قول الناصر للحق من أئمة الزيدية. وقال الحسن البصري وابن جرير الطبري: يخير بين المسح والغسل، ومن أوجب الغسل تأول أنّ الجر هو خفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف جداً، ولم يرد إلا في النعت... وقرأ نافع والكسائي وابن عامر وحفص: وأرجلكم بالنصب. واختلفوا في تخريج هذه القراءة، ف قيل: هو معطوف على قوله: وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وفيه الفصل بين المتعاطفين بجملة ليست باعتراض، بل هي منشئة حكماً. وقال أبو البقاء: هذا جائز بلا خلاف. وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: وقد ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، قال: وأقبح ما يكون ذلك بالجمل، فدل قوله هذا على أنه ينزه كتاب الله عن هذا التخريج. وهذا تخريج من يرى أنّ فرض الرجلين هو الغسل، وأما من يرى المسح فيجعله معطوفاً على موضع برؤوسكم... وقرأ الحسن: وأرجلكم بالرفع، وهو مبتدأ محذوف الخبر أي: اغسلوها إلى الكعبين على تأويل من يغسل..."<sup>2</sup>. وقد أوردنا هذه الآراء المتضاربة والمواقف المضطربة بطولها لئلا نرى مدى تأثير النحو على معنى الآية وما ينتج من ذلك من الاختلافات التي قد تتجاوز المفهوم المجرد إلى توجيه الحكم الشرعي. ففي هذا السياق يختلف المعنى حسب اختلاف الإعراب، وكل صاحب موقف يحاول أن يجلل أو يعلل على ما يعضد موقفه ويؤيد رأيه. فنصّب "أرجلكم": ينصب على أنه معطوف على ما قبله أي الأبعد، وقد يرى بعضهم في ذلك مشكلة نحوية فأراد الخروج من الخلاف فقدر ما سبق، أي: وامسحوا برؤوسكم [واغسلوا] أرجلكم. ولعلّ سائلاً يقول: فلماذا إذن لم يقل: واغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم. والجواب أن الله سبحانه وتعالى - وهو أعلم - أراد الترتيب فدل على أن غسل الرجلين بعد مسح الرأس، ولم تتمكن إعادة اللفظة ذاتها لما تقتضي ذلك الفصاحة. والصحيح أن الواو وإن كانت في الأصل للجمع إلا أنها قد تفيد الترتيب. وأما جر اللام فيها فلكونها معطوفة على الأقرب "رؤوس"، فطائفة رأت المسح مع الجر، وطائفة أخرى رأت الغسل مع الجر بناء على الجوار على غرار قولهم:

<sup>1</sup> عبد الحق ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، ط 2، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1422 هـ، ج 2، ص 163.

<sup>2</sup> أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، 1420 هـ، ج 4، ص 192.

"هذا جحرٌ ضبٌّ خربٌ" بكسر النعت على الجوار والإتباع مع أن المنعوت الحقيقي مرفوع، وقد رد ذلك بعضهم على أنه لم يعرف في كلام العرب إلا في التعت أو الصفة، فأصبحت مسألة خلاف. وأما الرفع فعلى تقديرات مختلفة كلها تسوغ الغسل: وأرجلُكم [غسلاً]، وأرجلُكم [فاغسلوها]، وأرجلُكم [مغسولة]. فقد رأيت ما في هذه التعليلات من توجيهات للمعاني القرآنية، وكل ذلك ليكون في النص اتساق وفي الكلام انسجام.

وفي الآية شاهد آخر في هذا الجانب وهو الباء في "وامسحوا برؤوسكم". جاء في "البحر": "وقيل: الباء للتبعيض، وكونها للتبعيض ينكره أكثر النحاة حتى قال بعضهم، وقال من لا خبرة له بالعربية: الباء في مثل هذا للتبعيض، وليس بشيء يعرفه أهل العلم. وقيل: الباء زائدة مؤكدة مثلها في قوله: "ومن يرد فيه بإلحاد"، "وهزّي إليك بجذع النخلة"، "ولا تلقوا بأيديكم" أي إلحاد أو جذع وأيديكم. وقال الفراء: تقول العرب هزه وهزّ به، وخذ الخطام وبالخطام، وحز رأسه وبرأسه، ومدّه ومد به. وحكى سيبويه: خشنت صدره وبصدره، ومسحت رأسه وبرأسه في معنى واحد"<sup>1</sup>. ومع ذلك فقد اختلفت الآراء باختلاف حكم الباء النحوي، فذهب بعضهم إلى تعميم المسح، وذهب آخرون إلى تبعيضه على أنه يجرى مسح جزء من الرأس. يقول أبو حيان: "وعلى هذه المفهومات ظهر الاختلاف بين العلماء في مسح الرأس، فرؤي عن ابن عمر: أنه مسح الأثؤوخ فقط، وعن سلمة بن الأكوع أنه كان يمسح مئدّم رأسه، وعن إبراهيم والشعبي: أي نواحي رأسك مسحت أجزأك، وعن الحسن: إن لم تُصب المرأة إلا شعرة واحدة أجزأها. وأما فقهاء الأمصار فالمشهور من مذهب مالك: وجوب التعميم. والمشهور من مذهب الشافعي: وجوب أدنى ما ينطلق عليه اسم المسح، ومشهور أبي حنيفة والشافعي: أن الأفضل استيعاب الجميع"<sup>2</sup>. وقد وقف محمود صافي على هذه الخلافات في الحكم التي سببها الاختلاف في الإعراب لبيان أثر الإعراب في المعنى ومنزلة المعنى في فهم الأحكام، فقال: "فقد اعتبر بعضهم الباء للتبعيض كالإمام الشافعي، واعتبر البعض أقل جزء منه، لذا أوجب مسح شعرة من الرأس وأنها تجزئ في الوضوء. وأخذ الإمام الحنفي بهذا الرأي، ولكنه اعتبر البعض ربع الرأس بناء على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. واعتبر الإمام مالك بأن الباء للتوكيد بمعنى: بكل رؤوسكم، فأوجب مسح الرأس جميعه. وللإمام أحمد قولان: قول بمسح جميع الرأس وقول بنصفه. وإنما أوردت ذلك لأبين قيمة المعنى في فهم الأحكام وعلاقة الإعراب بالمعنى، وعدم الإنكار على المجتهدين فيما اختلفوا فيه"<sup>3</sup>.

وعلى هذا اختلفوا في قوله تعالى: "قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ" [الأنعام: 145]، فإن الهاء في قوله "فإنه" ضمير، فيلى أي اسم يعود؟ فمن هنا ذهب جماعة منهم الماوردي وابن حزم إلى أنه يعود إلى "خنزير" لأنه أقرب مذكور. ودعموا ذلك بأن التحريم المضاف للخنزير ليس مختصا بلحمه، بل يشمل كلّ شخصه وذاته. وذكر أبو حيان في تفسيره وكتبه النحوية أنه يعود إلى "لحم"

<sup>1</sup> المصدر السابق، ج 4، ص 190.

<sup>2</sup> المصدر السابق، ج 4، ص 190.

<sup>3</sup> محمود بن عبد الرحيم صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، ط 4، دمشق، دار الرشيد / بيروت، مؤسسة الإيمان، 1418 هـ، ج 6، ص 287-288.

المضاف إلى "الخنزير" لأن الضمير إذا سبقه مضاف ومضاف إليه، وأمكن عوده على كل منهما على انفراد، فإنه يعود على المضاف دون المضاف إليه؛ لأن المضاف هو المحدث عنه، والمضاف إليه وقع ذكره بطريق التبع. ألا ترى أنك إذا قلت: رأيت غلام زيد فأكرمته، أن الضمير يعود على الغلام لأنه المحدث عنه المقصود بالإخبار عنه، لا على زيد لأنه غير مقصود. فاللحم في الآية إذن هو المحدث عنه وهو المقصود، والخنزير جاء بعرضية الإضافة إليه<sup>1</sup>.

ومن التعبيرات النحوية التي أتعبت المفسرين والمعربين جميعاً قوله تعالى: "وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً" [البقرة: 234]. فنحن نلاحظ في هذا السياق ما يشبه عدم الانسجام إلا إذا أتي بتعليل نحوي ملائم ملاحظ. فالمشكلة فيما بينه عبد الجليل شلي<sup>2</sup> أن الآية إذا افتتحت بالاسم الموصول "الذين" وهو لجماعة الذكور العقلاء، و "يتوفون" صلة الموصول، والرباط بها واو الجماعة، أما الخبر عن هذا المبتدأ فهو جملة "يَتَرَبَّصْنَ" والفاعل فيها هو نون النسوة، وبهذا لا نجد الخبر مطابقاً للمبتدأ. ومن هنا تفرقت كلمة المعربين واختلقت تخريجاتهم لهذا التركيب. قال شيخ المفسرين الطبري: "فإن قال قائل: أين الخبر عن الذين يتوفون؟ قيل متروك لأنه لم يقصد قصد الخبر عنهم، وإنما قصد الخبر عن الواجب على المعتدات من العدة، في وفاة أزواجهن، فصرف الخبر عن الذين ابتدأ بذكرهم من الأموات"<sup>3</sup>. ولعل أقرب هذه التحليلات وأدناها إلى منطق النحو ما ذكره الزجاج في كتابه "معاني القرآن وإعرابه" من أن "أزواجاً" تحمل ضميراً يعود على المبتدأ، والتقدير: "ويدرون أزواجاً لهم". وإذن فالضمير في "يتربصن" لا يعود على "أزواجاً" منفصلة عن الاسم الموصول. وإنما هي بمعنى "أزواجهن"، ثم يذكر الزجاج نظيراً لهذا من الكلام، إذ يقال مثلاً: الذي يموت وله بنتان ترثان الثلثين، المعنى: ترث ابنتاه الثلثين<sup>4</sup>. فكلمة "بنتان" تحمل ضميراً ومعنى من المبتدأ، والألف في "ترثان" هي بمعنى "بنتاه"، وإذن فالخبر ليس خالياً من الرباط.

ومن هذه الأساليب التي أثارت تساؤلات اللغويين والمفسرين وأجبرت على تلمس العلل وألجأتهم إلى تأويلات وتمحلات ما ورد في قوله تعالى: "حَتَّىٰ إِذَا أَتِيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا فَأَبْوَا أَنْ يُضَيِّقُوهَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا" [الكهف: 77]. فقد تكررت كلمة "أهل"، وكان مقتضى الظاهر أن يقال: حتى إذا أتيا قرية استطعما أهلها، أو: حتى إذا أتيا أهل قرية استطعماهم. وقد أنكر شلي أن يكون في الآية إظهار في محل الإضمار دون أن يقترح تعليلاً صحيحاً، ولكنه - فيما رأى - يتعين أن يكون التعبير كذلك. وقد رأى العكبري

<sup>1</sup> راجع المثال في: عبد الوهاب عبد السلام طويلة، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ط 3، القاهرة، دار السلام، 1431 هـ / 2010 م، ص 137-138.

<sup>2</sup> راجع: عبد الجليل عبده شلي، من المشكلات اللغوية في القرآن الكريم، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1395 هـ / 1975 م، ص 127.

<sup>3</sup> محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط 1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1420 هـ / 2000 م، ج 5، ص 77.

<sup>4</sup> أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلي، ط 1، بيروت، عالم الكتب، 1408 هـ / 1988 م، ج 1، ص 316.



في "التبيان" أنه أعاد ذكر الأهل توكيدا، وزعم صاحب البحر أنه "قَدْ يَظْهَرُ لَهُ فَائِدَةٌ عَنِ التَّوَكِيدِ وَهُوَ أَنَّهَا حِينَ أَتَى أَهْلَ الْقَرْيَةِ لَمْ يَأْتِ بِجَمِيعِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ إِنَّمَا أَتَى بَعْضَهُمْ، فَلَمَّا قَالَ اسْتَطَعَمَا اخْتَمَلَ أَنَّهَا لَمْ يَسْتَطَعَمَا إِلَّا ذَلِكَ الْبَعْضَ الَّذِي أَتَى فَجِيءَ بِالْفِطْرِ أَهْلِهَا لِيَعْمَ جَمِيعَهُمْ وَأَنَّهُمْ يُتَّبِعُونَهُمْ وَاحِدًا وَاحِدًا بِالِاسْتِطَاعِ، وَلَوْ كَانَ التَّرَكِيبُ اسْتَطَعَمَا لَكَانَ عَائِدًا عَلَى الْبَعْضِ الْمَأْتِي"<sup>1</sup>. وقد علمنا أن التكرار من مظاهر الاتساق إلا أنه قد يكون حشواً أو يخالف منطق النحو أو يعارض منطبع الفصاحة، ولا يتصور ورود مثله في الخطاب القرآني. فما السر البلاغي إذن وما الغرض المعنوي اللذان ينطويان وراءه حتى لا يكون إظهار يمكن أن يستغنى عنه بإضمار أو إعادة تُثقلُ كان من الممكن أن يكتفى بما هي أخف؟ وعلى هذا لما ذكر الله المنافقين وذمهم، واستثنى منهم التائبين، فقال: "إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ" [النساء: 146]، فلما أراد الله أن يحكم لهم بالأجر لم يقل: وسوف يؤتيهم أجراً عظيماً، بل قال: "وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا"، ليشملهم وغيرهم من كل مؤمن، ولئلا يظن اختصاص الحكم بهم. وعلى هذا المنوال جاء قوله سبحانه: "إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ" [النساء: 150]، إلى قوله: "أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا" [النساء: 151] ليعم الجزاء جميع الكافرين ممن عملوا بهذا أو لم يعملوا ممن عاش في زمن الوحي أو بعدهم أو غيرهم؛ فهذا يدخل في السياق الخاص يراد به العام ليشمل الحكم غيره. وفيما يؤدي إلى التكرار لاتساق النص ما يكرر ليؤمن الكلام من اللبس أو الانقطاع، لأن اللفظ إذا لم يكرر تضعف القرينة، وقوة القرينة مظهر مهم في اتساق الكلام وانسجامه. وهذا ظاهر في قوله تعالى على لسان النبي يوسف - عليه السلام - "إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ" [يوسف: 4]. قال الخطيب التبريزي: "وكرر "رأيتهم" توكيدا لما طال الكلام"<sup>2</sup>؛ فالتكرار كما قلنا مسبقا من أهم أدوات الاتساق ووسائله.

وكما ظهر هذا الترابط في التقديم والتأخير والحذف والتكرار والإعراب، فقد ظهر كذلك في الفصل والوصل والوقف والابتداء. وقد ذهبوا في قوله تعالى: "ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين" أيادي سبأ، فتعددت المعاني حسب تعدد الإعراب وتنوعت بتنوع مواضع الوقف والاستئناف. فـ "ذلك" يعرب إما خبرا لمبتدأ محذوف أي: هو ذلك الكتاب والكتاب صفة أو بدل أو عطف بيان، وإما مبتدأ والكتاب خبره. وإذا وقفنا في "لا ريب" فيكون هذا الأخير خبرا لـ "ذلك"، وفيه هدى: شبه جملة خبرا قدم على مبتدئه، وإذا استأنفنا بـ "هدى" فهو إما خبر لـ "ذلك" وإما حال. وفي كل تعبير ميزة بلاغية تخالف غيره. وقد بين فوق ذلك كله الزمخشري مشيرا إلى ما لهذا الكلام من اتساق ووصل قائلاً: "والذي هو أرسخ عرقا في البلاغة أن يضرب عن هذه الحال صفحا وأن يقال إن قوله (الم) جملة برأسها أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، و(ذلك الكتاب) جملة ثانية، و(لا ريب فيه) ثالثة، و (هدى للمتقين) رابعة. وقد

<sup>1</sup> أبو حيان، البحر المحيط، ج 7، ص 209.

<sup>2</sup> الخطيب التبريزي، الملخص في إعراب القرآن، تحقيق يحيى مراد، القاهرة، دار الحديث، 2004، ص 32.

أصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق وذلك لمجيئها متأخية أخذاً بعضها بعنق بعض. فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها وهلمّ جرّاً إلى الثالثة والرابعة<sup>1</sup>.

فكل هذا يحتاج إلى معرفة النحو وتقديراته وتعليقاته بحيث يعرف المحذوف وما يقدر فيه والمضمر وما يرجع إليه والحال وصاحبه والجار ومجروره وما يتعلقان به وكذلك الظرف والمعمول وما عمل فيه ونحو ذلك. ففي قوله تعالى: "الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، قيماً" [الكهف: 1-2]، فالوقف هنا يعيننا على تفهم المعنى واستحضاره صحيحاً غير منعرج، متسقاً غير منقطع أو مخبط، لئلاً يُتخَيَّل كونه صفة له إذ العوج لا يكون قيماً كما حكاه النَّحَّاس عن قتادة، أو يُتخَيَّل كونه مفعولاً آخر، فيعلم أنه متّصل بما قبله، والأصل: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً؛ فهو حالٌ صاحبه "الكتاب". ولذلك اختلفوا في قبول شهادة القاذف بعد توبته، فقال فريق من الفقهاء والمفسرين: تقبل، وقال فريق آخر: لا تقبل، وقال قوم: يقبل الله توبته ونحن لا نقبل شهادته، وذلك لأنهم اختلفوا في تحديد الاستثناء في الآية: "ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون، إلا الذين تابوا من بعد ذلك" [النور: 4] فأمر بعدم القبول أبداً ثم استثنى؛ هل الاستثناء متصل بـ "الفاسقون" أم بـ "لا تقبلوا لهم شهادة" أو بكلا التعبيرين؟ فهنا كان الخلاف الفقهي بين الفقهاء والمذاهب وآراء أهل التفسير<sup>2</sup>. ويلوح للبعض أن "أبداً" تناقض هذا الاستثناء، فقيّد قوم الظرف أبداً مدة القذف ما لم يظهر التوبة، وأطلق آخرون.

وانظر إلى قول مكّي لتعرف كيف يشير الإعراب إلى المحذوف وكيف يقوم التقدير بملء الفراغ ليكون اتساق في النص وإشباع في المعنى، وكيف يدعو المفسرين أو المعربين إلى إيجاد حلول ليتم المعنى وينسجم الكلام، قال: "قوله تعالى: "ذَكَرْ رَحْمَةَ رَبِّكَ" [مریم: 2]، قَالَ الْفَرَاء: هُوَ مَرْفُوعٌ بِكَيْعِصٍ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ الرَّجَاجُ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: هُوَ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْحَبْرُ تَقْدِيرُهُ: فِيمَا يَقْصُ عَلَيكَ ذَكَرَ رَحْمَةَ رَبِّكَ، وَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ: هَذَا الَّذِي يُتَلَى ذَكَرَ رَحْمَةَ رَبِّكَ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ ذَكَرَ رَبِّكَ عِنْدَهُ زَكْرِيَّا بِرَحْمَةٍ"<sup>3</sup>. فلما وجد مرفوع بدون رافع ظاهر، وخبر بلا مبتدأ مذکور، اضطر النحويون إلى تعليقات تتولد خلفها تفسيرات كما نرى هنا.

وينبغي كذلك أن يميّز بالضبط التضمين وما يتعاور بين حروف الخفض أو الجر، والذي يسميه ابن هشام المرادفة. والغلط في هذا قد يخل بالفهم الصحيح أو يقصّر المعنى، ولذلك نبه ابن تيمية على ذلك في "مقدمة أصول التفسير" مرجحاً قول النحاة في التضمين الذي يوسع المعنى ويضم إلى الفعل معنى فعل آخر قائلاً: "ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض كما يقولون في قوله: "قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالٍ نَعَجْتِكَ إِلَى نَعَاجِهِ" [ص: 24] أي مع نعاجه و "مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ" [آل عمران: 52] أي مع الله ونحو ذلك والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين

<sup>1</sup> جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط 3، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407 هـ، ج 1، ص 36.

<sup>2</sup> انظر الآراء مفصلة في: أبو جعفر النحاس، القطع والائتناف أو الوقف والابتداء، تحقيق أحمد فريد المزيدي، ط 2، بيروت، دار الكتب العلمية، 2013، ص 32.

<sup>3</sup> مكّي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 449.

فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه<sup>1</sup>. وقد وضع هذه الفكرة شارح الكتاب أن فعل "سأل" يتعدى بنفسه، فيقال: سأله كذا، كما يتعدى بـ "عن"، فيقال سأله عن كذا، ولا يتعدى بـ "إلى". "فلما جاء في الآية متعدداً بـ "إلى" دلّ على أنّ فعل "سأل" قد أُشربَ معنى فعل آخر معه، وهو: ضمّ أو جمع، ويكون التقدير: لقد ظلمك بسؤاله أن تضمّ نعجتك إلى نعاجه، فالسؤال ضمّن معنى الضمّ أو الجمع... فلو قيل: لقد ظلمك بسؤال نعجتك مع نعاجه، لاستقام الكلام، ولما كان في المعنى أيّ مشكلٍ، لكن لما تُرك هذا الظاهر واختير حرف آخر لا يتناسب مع الفعل أو شبيهه، فإنّ ذلك قد دلّ على إرادة معنى يحتاج إلى تحرير وتنقيب، وهو ما ذهب إليه من قال بالتضمين<sup>2</sup>.

ومن دواعي التأويل حمل حرف معنى حرف آخر أو إدماج معنى غيره إلى معناه ليُطابق ما في كلام الله ما علم في الاعتقاد بالضرورة أو عرف في الحكم شرعاً ليتم الانسجام في المعنى. وعلى هذا الأساس قال الفراء في معنى قوله تعالى: "وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ" [الصّافات: 147]: "من زعم أن "أو" في هذه الآية على غير معنى "بل" فقد افترى على الله لأن الله تبارك وتعالى لا يشك"<sup>3</sup>. وليس هذا اجتهاداً ذاتياً من الفراء ولكنه معروف في كلام العرب ولغتهم. فقد فسر الآية بذلك الطبري اعتماداً على آثار عن ابن عباس وسعيد بن جبيرة وأبي بن كعب مثبتين أن معنى قوله "أو": "بل يزيدون". قال الفراء في "معاني القرآن": "وكذلك تفعل العرب في "أو" فيجعلونها نسفاً مفرقة لمعنى ما صلحت فيه "أخذ"، و"إحدى" كقولك: اضرب أحدهما زيدا أو عمرا، فإذا وقعت في كلام لا يراد به أحدٌ وإن صلحت جعلوها على جهة "بل" كقولك في الكلام: اذهب إلى فلانٍ أو دع ذلك فلا تبرح اليوم. فقد ذلك هذا على أن الرجل قد رجع عن أمره الأول وجعل "أو" في معنى "بل" ومنه قول الله: "وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ". وأنشدني بعض العرب:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْقِ الضَّحَى وَصُورَتَهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

يريد: بل أنت... كذلك في التفسير مع صحته في العربية<sup>4</sup>.

وقد أيد رفيده أن هذا [ومثله] نموذج يؤكّد تأكيدا قويا ارتباط الإعراب بالتأويل وآثار التفسير ويجعله ظاهرا لا خفاء فيه<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة، مقدمة في أصول التفسير، ط 1، الرياض، دار الوطن، 1415 هـ / 1995 م، ص 59.

<sup>2</sup> مساعد بن سليمان الطيار، شرح مقدمة في أصول التفسير، ط 2، القاهرة، دار ابن الجوزي، 1428 هـ، ص 69.

<sup>3</sup> أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاشي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشليبي، ط 1، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، ج 1، ص 250.

<sup>4</sup> المصدر السابق، ج 1، ص 72 / ج 2، ص 393.

<sup>5</sup> انظر: إبراهيم رفيده، النحو وكتب التفسير، ج 1، ص 615.

### خاتمة:

لقد رأينا في نهاية هذا البحث العروة الوثيقة المتصلة بين علم اللسانيات الحديثة وعلوم اللغة العربية والقرآن من جهة وبين علم النحو وعلم التفسير من جهة أخرى. فللسانيات الحديثة ميزة الطرح للعديد من الأسئلة وإثارة المسائل واكتشاف نظريات بواسطتها يستجد البحث عن التراث القديم الذي لم يكن بمعزل عن كثير من هذه المسائل إلا أن المنهج الحديث المنتظم ينفخ فيه روحا جديدة وينفث عنه الغبار الذي يكتنفه ليظهر ساطعا ناصعا. وبالمقابل فإن في ثنايا الكتب القديمة وبين صفحات علوم اللغة القديمة مادة دسمة صالحة لأن يمدَّ بها علم اللغة الحديث أو اللسانيات يستغلها لتبرير نظرياته المستكشفة وخدمة مناهجه المستحدثة. ولا جانب من جوانب اللسانيات أجدد بالقيام بهذه المهمة الملمة الشاملة من علم النصّ وتحليل الخطاب كما قمنا بإبراز موضوعين أساسيين فيهما وهما: الاتساق والانسجام. فبواسطتهما وعلى طريقتهما تأكدنا من وجود تراسل معرفي وتكامل منطقي بين كثير من العلوم والتخصصات كالنحو والتفسير وما يتفرع منهما من فنون أو يلتصق بهما من أحكام وأنظار.

### . قائمة المراجع:

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، (1415 هـ / 1995 م)، مقدمة في أصول التفسير، ط 1، الرياض، دار الوطن.
- ابن جزى الكلبي الغرناطي، محمد بن أحمد، (1416 هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق عبد الله الخالدي، ط 1، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- ابن عطية، عبد الحق، (1422 هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، ط 2، بيروت، دار الكتب العلميّة.
- أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف، (1420 هـ)، البحر المحيط، تحقيق صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر.
- الأزهری، أبو منصور محمد بن أحمد، (2001 م)، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، ط 1، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي.
- بودرع، عبد الرحمن، (2018 م)، "النسق والبنية: في دراسة النص القرآني واستجلاء بيانه"، أصول البيان في فهم الخطاب القرآني وتأويله، أعمال الندوة الدولية الأولى، مركز ابن أبي الربيع السبتي للدراسات اللغوية والأدبية، الرابطة المحمدية للعلماء، ط 1، الرباط - المملكة المغربية، دار الأمان.
- بوسدر، بوطاهر، (تاريخ الإضافة 1439/4/4 هـ - 2017/12/23 م)، المعايير النصّية: الاتساق والانسجام، شبكة الألوكة، تاريخ الزيارة 7 سبتمبر 2022.

<https://www.alukah.net> (Consulté le 07/09/2022).

- بوقرة، نعمان، (2012 م)، لسانيات الخطاب: مباحث في التأسيس والإجراء، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الجرجاني، عبد القاهر، (1422 هـ / 2001 م)، دلائل الإعجاز، تحقيق عبد الحميد هندأوي، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- حسان، تمام، (2014 م)، مناهج في اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الخراط، أحمد بن محمد، (1426 هـ)، المجتبى من مشكل إعراب القرآن، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- خطّابي، محمد، (2012 م)، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط 3، الدار البيضاء - المغرب، المركز الثقافي العربي.
- الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، (2004 م)، الملخص في إعراب القرآن، تحقيق يحيى مراد، القاهرة، دار الحديث.
- رفيدة، إبراهيم عبد الله، (1990)، النحو وكتب التفسير، ط 3، ليبيا، الدار الجماهيرية.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (1408 هـ / 1988 م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلي، ط 1، بيروت، عالم الكتب.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (1376 هـ / 1957 م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، (1407 هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط 3، بيروت، دار الكتاب العربي.
- السبت، خالد بن عثمان، (1426 هـ / 2005 م)، مختصر في قواعد التفسير، ط 1، الرياض، دار ابن القيم / القاهرة، دار ابن عфан.
- السعدّي، عبد الرحمن ناصر، (1420 هـ / 1999 م)، القواعد الحسان لتفسير القرآن، ط 1، الرياض، مكتبة الرشد.
- السفاقي، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، (1430 هـ)، المجيد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط 1، القاهرة، دار ابن الجوزي.
- شلي، عبد الجليل عبده، (1395 هـ / 1975 م)، من المشكلات اللغوية في القرآن الكريم، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- صافي، محمود بن عبد الرحيم، (1418 هـ)، الجدول في إعراب القرآن الكريم، ط 4، دمشق، دار الرشيد / بيروت، مؤسسة الإيمان.



- الطَّبْرِيّ، محمد بن جرير، (1420 هـ / 2000 م)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط 1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- طويلة، عبد الوهاب عبد السلام، (1431 هـ / 2010 م)، أثر اللّغة في اختلاف المجتهدين، ط 3، القاهرة، دار السلام.
- الطَّيَّار، مساعد بن سليمان، (1428 هـ)، شرح مقدّمة في أصول التفسير، ط 2، القاهرة، دار ابن الجوزي.
- عوض، سامي و مطره جي ياسر محمّد، (2007)، "أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية"، سوريا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 29، العدد 1.
- فائز، عادل، (2020 م)، "التعاليق بين النحو والتفسير في كتاب سيبويه وأثره في تفاسير الغرب الإسلامي"، قضايا في التكامل المعرفي بين الدرس اللغوي والعلوم الإسلامية بالغرب الإسلامي، سلسلة منشورات مختبر اللّغة والنصّ الشرعي: نصوص وقضايا ومناهج، كلىة اللّغة العربيّة، جامعة القاضي عياض، مراكش - المغرب.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق أحمد يوسف النجاشي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلي، ط 1، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة.
- القالي، أبو عليّ، (1975 م)، البارع في اللّغة، تحقيق هشام الطعان، ط 1، بغداد، مكتبة النهضة.
- القيسيّ، مكي بن أبي طالب، (1405 هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط 2، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- المعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة - مصر، دار الدعوة.
- النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (2009 م)، إعراب القرآن، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، ط 3، بيروت، دار الكتب العلمية.
- النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (2013)، القطع والائتناف أو الوقف والابتداء، تحقيق أحمد فريد المزدي، ط 2، بيروت، دار الكتب العلمية.
- النيسابوري، بيان الحق نجم الدين محمود بن عليّ، (2011)، باهر البرهان في مشكلات معاني القرآن، تحقيق محمد عثمان، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ولي الله الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم، (1407 هـ / 1986 م)، الفوز الكبير في أصول التفسير، ط 2، القاهرة، دار الصحوة.